

Distr.: General

7 May 1999

Arabic

Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية



للجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٤

المعقودة بالمقر، نيويورك

يوم الأربعاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية)
ثم: السيد أوزوجرن (نائب الرئيس) (تركيا)
ثم: السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(ب) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(ب) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/53/14، و A/53/534)

١ - السيد روغي (المستشار الخاص للأمين العام): عرض تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) (A/53/534)، وقال إن الجمعية العامة أكدت مرة أخرى في قرارها ٢٠٦/٥٢ الأهمية المتزايدة لأنشطة التدريب كما أكدت ضرورة تعزيز التعاون مع المعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة. وقال إن التعاون فيما بين الوكالات كان أحد السمات الرئيسية لعملية إعادة تشكيل اليونيتار، بل لعله كان مفتاح نجاحها. وذكر على سبيل المثال الزيادة السريعة في عدد برامج التدريب وبناء القدرات التي قدمها اليونيتار في خلال الأشهر القليلة الماضية. ويجري حالياً تقديم ١٠ برامج تدريبية شهريا في المتوسط في البلدان النامية وفي مقر الأمم المتحدة وفي مكنتي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. وكان اليونيتار يقيم علاقات تشارك في مجالي التدريب وبناء المؤسسات مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي مجال التدريب الدبلوماسي المتعلق بالتجارة المتعددة الأطراف، أقيمت روابط تعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٢ - واستطرد يقول إنه لا يزال هناك، مع ذلك، الكثير مما ينبغي عمله إذا ما وضع في الاعتبار أن من بين أهداف اليونيتار تعزيز الروابط مع مؤسسات التدريب والبحث الإقليمية والوطنية في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، ومع المؤسسات ذات الصلة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي القرار ٢٠٦/٥٢، أيدت الجمعية العامة أيضا فكرة أن يصير اليونيتار شريكا لوكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها. وقد تلقى اليونيتار دعما من بعض هيئات الأمم المتحدة مثل وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ومع ذلك، فعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال المساهمات الواردة استجابة لجهود جمع الأموال الواسعة النطاق التي بذلها مجلس أمناء المعهد متواضعة. ولذلك فقد طلب الأمين العام مرة أخرى في تقريره من جميع الدول الأعضاء أن تدعم اليونيتار بسخاء.

٣ - السيد بوايسار (المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): عرض تقريره (A/53/14) وقال إن أنشطة المعهد تركز على ثلاثة مجالات محددة هي: وضع مفاهيم تدريسية ومنهجيات تدريبية جديدة كانت لها نتائج مشجعة وساعدت على استعادة مصداقية المعهد؛ واعتماد خصائص واتجاهات عامة أكثر حداثة تجعل منه معهدا تدريبيا فعالا داخل الأمم المتحدة؛ وضرورة استغلال إمكانيات المعهد عن طريق الشروع في عملية لتعزيزه وتوسيع نطاق أنشطته.

٤ - وفيما يتعلق بالمفاهيم والمنهجيات التدريسية، بيّن أنه في حين أن الهدف من التدريب التقليدي هو زيادة حصيلة الأفراد من المعرفة، فإن التدريب الفني الحديث يهدف إلى تحسين فعالية المؤسسات من خلال توجيه موظفيها ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء القدرات في إطار مبادرات وطنية ودولية. وينبغي أن يلبي التدريب احتياجات محددة بدقة وينبغي إدماجه بطريقة واقعية في عملية تنمية الموارد البشرية الشاملة، مما يساهم في إعداد الاستراتيجيات الوطنية وتطويرها.

٥ - وأضاف قائلاً إنه لا بد أن يكون تحديد أغراض التدريب نابعا من المؤسسة المتلقية أو البلد المتلقي، فعلى الرغم من أن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث كهيئة متعددة الأطراف، يستطيع أن يجمع وينشر معلومات وتجارب ومعارف تقنية وأن يقترح أطر عمل مفاهيمية، يجب على البلد المستفيد أن يحدد أهدافه الطويلة الأجل وأولوياته المباشرة. ولذلك وضع المعهد "مجموعات السمات الوطنية" لتشجيع جميع المشاركين الوطنيين، حكوميين كانوا أو غير حكوميين، على المشاركة في تقييم الهياكل الأساسية القائمة وتحديد سبل زيادة فعاليتها. وخلال الأشهر القليلة الماضية، أعد المعهد بالتعاون مع شركائه الميدانيين العديد من مجموعات السمات الوطنية في مجالات متنوعة مثل المواد والنفائيات السامة والإدارة المالية ومكافحة التصحر. ومن بين الجديد الذي أتت به برامج المعهد وضع أسس للحوار والتبادل بهدف معالجة القضايا التي لها أهمية عالمية؛ وتغطي تلك الأسس نطاقاً واسعاً من المواضيع، وهي نمط تدريبي محدد للغاية موجه لكبار الموظفين. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أحدث هذا النهج الجديد زيادة كبيرة في عدد البرامج التي ما كان لها وجود لولا مشاركة الدول المستفيدة.

٦ - وفيما يتعلق بالتطورات التي حدثت مؤخراً في برامج المعهد، قال إنه تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ ما يقرب من ٢٥٠ برنامجاً مختلفاً استفاد منها حوالي ٨٠٠٠ مشارك، وهذا، دون شك عدد ضخم. وفي مجال الشؤون الدولية، واصل المعهد تنظيم برامج تدريبية على مختلف المستويات للدبلوماسيين المعتمدين في جنيف. واستجاب مكتب نيويورك من جانبه بسرعة مطردة للعديد من الطلبات المقدمة من الوسط الدبلوماسي؛ كما أعاد المعهد تنظيم برامجه في فيينا وقام بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم برنامج عن القانون البيئي الدولي للدبلوماسيين المعتمدين في نيروبي.

٧ - واستطرد قائلاً إن المعهد يقدم، بالإضافة إلى تلك الأنشطة، برنامجاً للمنح الدراسية بلغت كثرة الطلب عليه مدى تعذر معه قبول أكثر من ١٠ في المائة من المتقدمين. ويغطي برنامج المنح الدراسية مسائل مثل القانون الدولي والدبلوماسية الوقائية، ومؤخراً، القانون والسياسة فيما يتعلق بالهجرة الدولية. كما واصل المعهد برامجه في مجال الاقتصاد والاجتماع. ونفذت أنشطته الأخيرة وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعت خلال السنوات الخمس الماضية. وصار اليونيتار ذا دور رئيسي في مجالي التدريب وبناء القدرات، مما ييسر تنفيذ الاتفاقيات والصكوك القانونية الدولية في مجال البيئة.

٨ - وأردف يقول إنه ينبغي الإشارة إلى البرنامج التدريبي الخاص بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. فقد أصبح المعهد بمثابة مستشار دولي في مجال تنفيذ هذه الاتفاقية. وبالإضافة إلى المشاريع الجارية

حاليا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، هناك برامج أخرى تتعلق بالاتفاقيتين الأخريين اللتين انبثقتا عن ريو، وهما اتفاقية مكافحة التصحر، وبدرجة أقل، اتفاقية التنوع البيولوجي.

٩ - واستأنف قائلا إن المعهد يدرج في برامجه تدريبات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية واليونسكو. وواصل المعهد وضع برامجه التدريبية في مجال الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وقع اليونيتار مؤخرا مذكرة تفاهم مع الأمين العام للأمم المتحدة لتنظيم أنشطة مشتركة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا وآسيا. ووصلت مفاوضاته مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لوضع برامج مشتركة في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية والفرنسية إلى مرحلة متقدمة.

١٠ - وقال إنه تم تنظيم كل تلك الأنشطة عن طريق هيئة مستقلة من هيئات الأمم المتحدة لا يتعدى عدد موظفيها ٤٠ فردا، وتكاد ميزانيتها المتواضعة لا تزيد على ١٢ مليون دولار في كل فترة من فترات السنتين. وأمكن تحقيق تلك النتائج المرضية بفضل التعاون بين الوكالات الذي اتسم بالاتساق والموضوعية، وبصفة عامة، بفضل وجود مستوى مهني رفيع. ويهدف المعهد الذي يواصل تطبيق المبادئ التوجيهية التي صاغها له مجلس الأمناء عند بدء عملية إعادة تشكيله إلى أن يكون مركزا لشبكة تنفيذية للأمم المتحدة مخصصة لتدريب الموظفين وتعزيز القدرة المؤسسية للدول الأعضاء. وقد بلغ الاحتياج إلى التدريب مدى يحتم على كل من اليونيتار والأمم المتحدة الإسراع بجهودهما، في الوقت الذي ينبغي فيه لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تقر بمزايا وجود هيئة كهذه داخل المنظمة. ومع تثبيت العوامل الأخرى، ينبغي أن توكل المهام التدريبية إلى اليونيتار بدلا من اللجوء إلى الخبراء الاستشاريين الخارجيين الذين لا يعملون دائما من منظور متعدد التخصصات والثقافات.

١١ - ومضى يقول إنه لا يزال هناك العديد مما ينبغي عمله، فبوسع المعهد أن يصير بمرور الوقت إحدى الجهات الأصلية التي تقدم برامج مبتكرة ونافعة إلى العديد من الدول الأعضاء. وينبغي للبلدان الصناعية أن تقدم المزيد من المساعدة للمعهد. فتلك البلدان التي طلبت إصلاح المعهد، وكانت محقة في طلبها، تستفيد من برامج اليونيتار، فينبغي لذلك أن تنظر في إمكانية معاودتها تقديم الدعم المالي أو زيادته لكل من المشاريع الخاصة والصندوق العام. وعلاوة على ذلك، تفيد الأمم المتحدة أيضا، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، من أنشطة معهد تمتلكه وينظم برامج تشيد بها الدول الأعضاء، بل ولم تكلفها شيئا. وصحيح أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تقدم إلى اليونيتار بعض الدعم السوقي، لكن يمكن للمنظمة أن تتحمل بعض التكاليف التي لا تعتبر في واقع الأمر تكاليف تشغيلية. وفي عام ١٩٩٧، طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٠٦/٥٢ إلى الأمين العام أن يبحث إمكانية توفير مرافق للمعهد، حيث أن برامجه تقدم بدون تكاليف. وتستطيع الأمم المتحدة، كما اقترح ذلك مجلس الأمناء، أن تغطي تكلفة استئجار مكثبي اليونيتار في نيويورك وجنيف وصيانتهما.

١٢ - واختتم بيانه قائلا إن التدريب يعزز المؤسسات وإنه جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعملية الديمقراطية. ولا بد خلال فترة السنتين المقبلة من مضاعفة الموارد المالية المتاحة للمعهد بحيث يصير المؤسسة التي كانت تنشدها الدول الأعضاء وقت إنشائه، أي مؤسسة مسؤولة قادرة على الاضطلاع باسم الأمم

المتحدة بتصميم وتنظيم برامج تدريبية تلبي احتياجات الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في أن تستجيب البلدان الصناعية والأمم المتحدة لذلك النداء.

١٣ - السيد كمال (الرئيس، مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قال إن جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ بداية مرحلة إعادة التشكيل قد نفذت. ونتيجة لذلك تم إصلاح اليونيتار بالكامل وتحويله من مؤسسة خاملة إلى عضو نشط في النظام التدريبي للأمم المتحدة.

١٤ - وقال إن المعهد وضع، أولاً، نهجا تدريبيا تشغيليا يستند إلى الترابط الشبكي والتشارك، وهو يتعاون تعاوناً نشطاً مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ومع سائر هيئات منظومة الأمم المتحدة. وثانياً، تم وضع نهج متعدد التخصصات من أجل سرعة استجابة المعهد لطلبات الدول. وثالثاً، يجري تطبيق أفكار مبتكرة وطرق مستحدثة في الدورات التدريبية المقدمة، بما في ذلك مفهوم "مجموعات السمات الوطنية" الذي يحدد معظم أصحاب المصلحة في كل بلد من خلاله إمكانياتهم واحتياجاتهم. ورابعاً، وفيما يتعلق بالبحوث، أصدر اليونيتار العديد من الكتب العملية المنحى عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتسوية النزاعات وتقييم عمليات حفظ السلام. وخامساً، يقوم اليونيتار بدور مهم في مجال مساعدة البلدان النامية على التعامل مع المفاهيم الجديدة مثل التعلم عن بُعد والتجارة الإلكترونية والمكتبات الفعلية، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

١٥ - وأردف يقول إن تلك التحسينات النوعية واكبتها تغييرات كمية. فخلال فترة السنتين السابقة، أجرى المعهد ٢٤٣ برنامجاً تدريبياً استفاد منها ٧٩٦ ٧ مشاركا. وقد أمكن تحقيق كل تلك النتائج الإيجابية بفضل التوجيه المتقدم من مجلس الأمناء من أجل عملية الإصلاح، وكذلك بفضل تفاني موظفي اليونيتار وحسن قيادة المدير التنفيذي له.

١٦ - وينظر مجلس الأمناء في إمكانية جعل اليونيتار الشريك الرئيسي للأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجه التي يجريها في البلدان النامية، ويلاحظ بارتياح إحراز بعض التقدم، عملاً بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٢، في مجال لجوء وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها إلى خدمات اليونيتار بصورة منتظمة. فعلى سبيل المثال، اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليونيتار ليكون الوكالة المنفذة لبرنامج مهم يجري تمويله في إطار مرفق البيئة العالمية، كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشارك في رعاية برنامج تدريبي عن القانون والدبلوماسية فيما يتعلق بالهجرة الدولية. وقال إن المجلس على يقين من أن هناك إمكانية كبيرة للتعاون بين البرنامج الإنمائي واليونيتار على الصعيد القطري وأنه ينبغي استغلال كامل إمكانياته، لا سيما من خلال إقامة مشاريع مشتركة مع مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين.

١٧ - واستأنف يقول إن أهم مسألة لاستقلال المعهد وقدرته على البقاء تتمثل في حالته المالية، على الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بأنه نجح في إعادة تشكيل كيانه وإصلاح نفسه، وبأن مستوى ملائمة برامجه التدريبية قد ارتفع، وبأنه تم اعتماد إجراءات فعالة لإدارته. ولا بد من توفير مستوى أعلى من المساهمات في الصندوق العام التي لم تشكل أكثر من ١٥ في المائة من مجموع الإيرادات في عام ١٩٩٧. وقال إن مما يثير العجب أن عدد البلدان النامية المساهمة في الصندوق العام أكبر من عدد البلدان المتقدمة النمو المساهمة فيه.

وقد استفادت البلدان الصناعية في عام ١٩٩٧ بعدد من برامج اليونيتار يزيد ١٢ مرة على عدد ما حصلت عليه من برامج في عام ١٩٨٠، لكن مساهماتها في الصندوق العام انخفضت ثمانية أمثال. والأعجب من ذلك أن العديد من البلدان الصناعية تستفيد مجانا من أنشطة اليونيتار التدريبية، دون أن تستأنف تقديم التبرعات للصندوق العام.

١٨ - وأضاف يقول إنه في الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة إحدى جهات ثلاث استفادت أكثر من غيرها من برامج اليونيتار التدريبية منذ إنشائه، وأنها حصلت على تلك الخدمات دون مقابل، فإن المعهد مطالب بتسديد إيجار مكتبه الجديد في نيويورك ومصاريف صيانة مكتبه في جنيف. ويرى الأمناء أن من العدل أن تتحمل المنظمة تكاليف الإيجار والصيانة هذه، وأن تضع في اعتبارها أن الأموال التي سيوفرها اليونيتار بذلك ستخصص بالكامل لوضع برامج تدريبية جديدة.

١٩ - وقال إن المزايا النسبية للمعهد وخبرته السليمة، ونجاح عملية إصلاحه وإعادة تشكيله وجودة إدارته وأعماله المنجزة دلت بوضوح على أنه أوفى بتعهداته للمانحين، لكن المانحين لم يردوا بالمثل. ولذلك يحدد الأمناء دعوتهم إلى توفير الموارد الكافية للصندوق العام لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

٢٠ - السيد هيراوان (إندونيسيا): تحدث باسم مجموعة ال ٧٧ والصين فأكد الحاجة إلى جعل الكم الضخم من المعرفة والخبرات الذي تجمع لدى منظومة الأمم المتحدة متاحا للدول الأعضاء. وقال إن تلك المهمة أوكلت إلى مؤسسات التدريب والبحث، بما في ذلك اليونيتار، الذي تعاطمت أهمية دوره الرئيسي في التدريب في السنوات الأخيرة، استجابة للعولمة والإصلاحات داخل الأمم المتحدة والتعقيد المتزايد في عملية التنمية.

٢١ - وقال إن مفتاح النجاح في عملية إعادة هيكلة المعهد ربما تمثل في تعزيز روابطه بمؤسسات التدريب والبحث الوطنية والإقليمية. وقد تلقى المعهد دعما من عدة شركاء، بما في ذلك الجمعية العامة، وبصفة خاصة اللجنة الثانية، والبلدان المانحة والمستفيدة. وتمثلت خطوة رئيسية أخرى في مبادرة تكوين شراكات مع المنظمات والصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة في وظائفها البحثية والتدريبية والاستفادة المنتظمة من خدمات المعهد من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تساعد هذه التدابير في كفالة منح أنشطة البحث والتدريب دورا أكثر بروزا وشفافية في دعم إدارة العلاقات الدولية وتنفيذ برامج الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة عامة تعزيز التنمية في حقبة العولمة الحالية. وترى مجموعة ال ٧٧ والصين بأن هذه الأنشطة تساعد كثيرا في تزويد البلدان النامية بفهم أفضل للقضايا الدولية الرئيسية، بما في ذلك المفاوضات وحل النزاعات بالطرق السلمية.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه نظرا إلى أنه يمكن تقويض أنشطة المعهد بسبب الافتقار إلى الدعم المالي، حتى بعد نجاح عملية إعادة هيكلة وتنشيطه، وبما أن تمويله طوعي أساسا فإن مجموعة ال ٧٧ والصين تؤيد بقوة النداء المتجدد الصادر عن الجمعية العامة والموجه إلى جميع الحكومات والمؤسسات الخاصة التي لم تساهم بعد في تمويل المعهد بأن تتبرع له بسخاء. وتشدد المجموعة على ضرورة زيادة التبرعات للصندوق العام للمعهد وقيام البلدان النامية التي استفادت من برامجه برفع معدلات تبرعها. وإضافة إلى ذلك فإنه نظرا إلى أن الأمم

المتحدة تستفيد إلى حد كبير من خدمات المعهد دون مقابل فإنه ينبغي النظر في إمكانية إعفائه من دفع إيجار مكتبه في نيويورك وتكاليف صيانة مكتبه في جنيف.

٢٣ - وأضاف يقول إن من المهم أيضا أن تنظر الدول التي أوقفت تبرعاتها للمعهد في مسألة استئنافها في ضوء نجاح عملية إعادة هيكلة وتنشيط المعهد. واختتم بيانه بالإعراب عن سرور مجموعة الـ ٧٧ والصين لأن تلاحظ أن اليونيتار قد شن حملة واسعة النطاق لجمع الأموال بمشاركة مباشرة من مجلس أمنائه، وترى أن التحدي الذي تواجهه الدول الأعضاء يتمثل في رسم سياسات وابتكار طرق لإعادة تأمين موارد كافية للمعهد.

٢٤ - السيدة شنيباور (النمسا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد ودولة قبرص المرتبطة بالاتحاد والنرويج عضو رابطة التجارة الأوروبية الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فرحبت بالتوصيات التي تقدمت بها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون "جامعة الأمم المتحدة: تعزيز أهميتها وفعاليتها" (A/53/392) وأيدت الملاحظات بشأن تكوين مجلس الجامعة وبضرورة أن يعكس على نحو أتم تنوع أصحاب المصلحة فيه.

٢٥ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي ينتظر باهتمام الخطة الاستراتيجية التي يقوم عميد الجامعة بإعدادها الآن. وينبغي أن تضع هذه الخطة مجموعة واضحة من الأولويات للمستقبل وأن تضمن التنسيق الفعال للعمل مع مؤسسات التدريب والبحث الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يؤيد الاتحاد الأوروبي ملاحظة الأمين العام بشأن ضرورة أن تنجز الجامعة مهامها في توجيه سياسة البحوث وخاصة البحوث المتعددة التخصصات.

٢٦ - وفيما يتعلق باليونيتار أعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرز في إعادة هيكلة المعهد ووضع برنامج تدريب أكثر ملاءمة وإدارة أكثر فعالية. وأضافت أن اليونيتار ينبغي أن يستمر في إعطاء الأولوية للمجالات التي تكون أكثر احتياجا للتدريب وأن يصمم برامجه بحيث تلائم الحاجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٧ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي بصفته أحد المتبرعين الرئيسيين لصندوق اليونيتار العام وصندوقه الخاص يشيد بالإدارة المالية السليمة للمعهد ويساند دوره القيم كمصدر رئيسي لتقديم التدريب والبحوث ذات الصلة بالتدريب لمجتمع الأمم المتحدة ويرحب بجهود المعهد لتوسيع علاقاته وتعاونيه مع الجامعات والمنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وعن موضوع قيام علاقات عمل أوثق فيما بين مؤسسات التدريب والبحث قالت إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا الحاجة لبحث مسألة إنشاء آلية تنسيق استشارية مؤلفة من اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة وكلية موظفي الأمم المتحدة، وفقا للتوصية ٢ في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتضمن في الوثيقة A/52/559. وينبغي أن تكفل تلك الآلية اتباع نهج منسق إزاء البحث والتدريب والقضايا ذات الصلة في كل أنحاء منظومة الأمم المتحدة ذلك بناء على تقسيم فعال ومرن للعمل، وبحيث تتولى جامعة الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن

البحث ويتولى اليونيتار مسؤولية تدريب موظفي الدول الأعضاء، وكلية الموظفين تدريب موظفي الأمم المتحدة. وأضافت في هذا الصدد أنه ينبغي النظر في إمكانية تحويل كلية الموظفين من مشروع إلى مؤسسة دائمة. واختتمت بيانها بالقول إنه يمكن، بالمثل، تحسين التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة للتدريب والبحث إذا استخدمت أحدث نتائج البحوث ذات الصلة التي أجرتها مؤسسات جامعة الأمم المتحدة في أنشطة اليونيتار وكلية الموظفين.

٢٩ - السيد نينزيا (الاتحاد الروسي): قال إنه يتفق مع النتيجة التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة في أن الجامعة برغم أدائها الجيد نوعاً ما في تنفيذ ما كلفت به من مهام في مجالات البحث وعقد الدورات التدريبية والمنشورات فإنها لم تحقق بعد النجاح الكامل في ترسيخ صورتها الأكاديمية المميزة ومكانتها داخل منظومة الأمم المتحدة، ولم تستغل على أفضل وجه إمكاناتها كهيئة فكر ومشورة داعمة للعمليات المعيارية لمنظومة الأمم المتحدة كما أنها لم تصبح معبراً للفكر بين نظام التعاون المتعدد الأطراف والمجتمع الأكاديمي العالمي.

٣٠ - ومضى يقول إنه ينبغي تحقيقاً لهذا الغرض تعزيز التنسيق بين المشاريع العلمية والبحثية للجامعة والأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يستكمل برنامج الجامعة ليشمل الموضوعات التي تثير اهتماماً خاصاً مثل تحليل الاحتمالات الاقتصادية العالمية في الأجلين المتوسط والطويل، وتقييم عملية عولمة الأسواق مع التركيز على القضايا البيئية، والتنبؤ بالاتجاهات الآخذة في الظهور في الاقتصاد العالمي مع اقتران التنبؤات بآلية إنذار مبكر بالآزمات، وكذلك ما يترتب على إدخال التكنولوجيات المتقدمة من نتائج سياسية واجتماعية - اقتصادية على المستوى العالمي.

٣١ - وفي ذلك الخصوص، قال إنه تجدر ملاحظة العمل المبشر بالأمل لمعهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة الذي يمكن أن يكون مفيداً في التناول النظري للتنمية الصناعية في مجالات نقل التكنولوجيات وهيكلة أسواق التكنولوجيا العالمية وتقييم القروض المصرفية لاجتذاب الاستثمارات إلى مجال الصناعة وتمويل الشركات للمبتكرات التكنولوجية. وقد يكون من المنطقي على الأرجح إقامة آلية شراكة بين المعهد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في ذلك المجال؛ ومثل هذه الآلية يمكن استنساخها في معاهد البحث الأخرى التابعة لجامعة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعزيز معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) على أساس الولاية المكلف بها حالياً، ونوه بالنهج المتوازن الذي يتبعه المعهد في تنفيذ مختلف مشاريعه. وفي هذا الصدد قال إن تنسيق البرامج التدريبية بين اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة وتقوية أواصر التعاون بينهما سيساعدان في تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة في مجال تدريب الموظفين.

٣٣ - وأضاف أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢٠٦/٥٢، ضمن أمور أخرى، أن يتم استقطاب الخبراء من البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية لكي يقوموا بإعداد المادة التدريبية تناسب بلادهم لتضمينها في برامج وأنشطة المعهد. وأعرب عن اتفاق وفد بلده عموماً مع التقديرات والمقترحات التي تضمنها تقرير المدير

التنفيذي لليونيتار (A/53/14) وقال إن الوفد بصفته عضوا في مجلس أمناء المعهد يعتزم أن يبذل قصارى جهده لرفع كفاءة المعهد لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء.

٣٤ - السيد أكونوافور (نيجيريا): إن البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن بلاده التي ما فتئت تدعم اليونيتار منذ مدة طويلة، تعتقد أن اليونيتار، بوصفه معهدا تابعا للأمم المتحدة يتمتع بمكانة فريدة تؤهله الاضطلاع ببرامج التدريب وبناء القدرات التي تفي باحتياجات المجتمع الدولي في ذلك المجال. وقال إن حكومته نظرا لاقترانها بأن المعهد سيقوم بتنفيذ ما كلف به بطريقة مشرفة، قد أنشأت صندوقا استثماريا دائما تم استخدامه خلال السنوات الست الماضية لدفع مساهمة نيجيريا في الصندوق العام. وأعلن أن هذا الدعم المالي سيستمر في المستقبل.

٣٥ - ومضى يقول إن اليونيتار قد أدى عمله بصورة فعالة، نظرا إلى أنه أتم عملية إعادة هيكلة في زمن أقل من المتوقع، وحسن مستوى وضع برامجه، وكثف تعاونه مع الوكالات الأخرى. وفي الأشهر الأخيرة، تم القيام بعشرة برامج تدريب وبناء قدرات مختلفة في المتوسط شهريا في البلدان النامية وفي المقر بنيويورك وفي مكثبي الأمم المتحدة بجنيف وفيينا. وعبر عن أمله في أن ترفع وكالات ووحدات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والبلدان النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال معدلات استفادتها من خدمات اليونيتار بطريقة منتظمة.

٣٦ - واستطرد قائلا إن الطريقة المخلصة والحاسمة والشفافة التي وجه بها مجلس الأمناء عملية إعادة الهيكلة قد سهلت عمل المدير التنفيذي. ورغم أنه لم يتم الإعلان عن أي عجز مالي منذ بدء عملية إعادة الهيكلة يظل وضع الصندوق العام ضعيفا. وأضاف أن من المفارقات أن عدد البلدان النامية التي تتبرع للصندوق يزداد بينما تناقصت تبرعات البلدان الصناعية التي تستفيد أيضا من برامج اليونيتار. إلا أن مبدئي الإنصاف والقدرة على الدفع يمليان أنه ينبغي أن تستأنف البلدان المتقدمة النمو تقديم تبرعاتها بأسرع ما يمكن.

٣٧ - واختتم بيانه بالقول إن حكومة بلده طلبت في العام الماضي من الأمين العام أن ينظر في أمر تخصيص مساعدة خاصة لليونيتار نظرا إلى أن برامج التدريب التي يضطلع بها المعهد في ميداني الشؤون الدولية والتنمية المستدامة، تقدم دون مقابل. وكذلك بأن مجلس الأمناء أكد الحاجة إلى أن يتلقى المعهد دعما ماليا أو ماديا. وأعرب عن أمله في أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بسد تلك الاحتياجات دون إبطاء.

٣٨ - تولى السيد أوزوغارغن (تركيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٩ - السيد بيتي (المراقب عن سويسرا): قال إن مجال نشاط اليونيتار هو التدريب وبناء القدرات المؤسسية، وأن هذا يشتمل على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال على تحقيق فهم أفضل للقضايا الدولية مثل التفاوض وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، والتنمية البيئية، والإدارة المالية السليمة. وجهود المعهد الرامية إلى تركيز برامج التدريب وبناء القدرات المؤسسية في القطاعات الاستراتيجية يجب أن تشجع. ومثال ذلك أنه ينبغي، كجزء من برامج التدريب وبناء القدرات المؤسسية لأغراض

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منح الأولوية للتنمية المستدامة وهو مجال يوجد فيه بالفعل لليونيتار برامج جارية.

٤٠ - وأضاف أنه نظرا إلى أن أنشطة اليونيتار لا تمول من الميزانية العامة للأمم المتحدة، فإن على المعهد أن يوجد طرق تمويله الخاصة بنفسه، وهذا التمويل يمكن أن يأتي من التبرعات للصندوق العام أو المساهمات في صندوق الهبات. وبما أن هذه الموارد غير كافية، ينبغي للدول الأعضاء، وبصفة خاصة البلدان الصناعية التي تستفيد من خدمات اليونيتار، أن تشارك في تمويله، بما في ذلك عن طريق التبرع للصندوق العام من أجل ضمان استمرار تطور المعهد في الأجل الطويل وسلامة برامجه. وتساءل عن إمكانية نظر الأمم المتحدة، وهي المستفيد الرئيسي من برامج المعهد، على الأقل في مسألة تغطية جانب من التكاليف العامة أو التشغيلية للمعهد في جنيف ونيويورك مثل الإيجارات وتكاليف الصيانة لمكاتبه في المدينتين. وأضاف أنه ليس سرا أن حكومته قدمت أماكن مكتب اليونيتار في جنيف دون مقابل.

٤١ - واختتم حديثه بقوله إن اليونيتار دخل بعد فترة من إعادة الهيكلة، مرحلة جديدة تحتل الأهمية القصوى فيها مسائل إعادة تأكيد أهمية هدفه ورسالته وداخل منظومة الأمم المتحدة. وبغية ترسيخ التغييرات الإيجابية التي نتجت عن تلك العملية، ينبغي الاحتفاظ بنفس فريق الإدارة. ويستحق المعهد الذي أنجز أهم أهدافه في خدمة البحث والتدريب المهني دعم الدول الأعضاء سياسيا وماليا. وأكد أن بلده سيواصل تقديم التبرعات للمعهد.

٤٢ - السيد إيتو (اليابان): عبر عن ارتياح وفد بلده لإعادة هيكلة اليونيتار التي تمت بهدف ضمان اقتصار تمويل أنشطته على التبرعات التي تقدمها الحكومات والمؤسسات الخاصة، وزيادة كفاءته. وقال إنه يود أيضا الشاء على العمل الذي قام به مكتب اتصال اليونيتار في نيويورك منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبما أن اليونيتار قد عالج من قبل مسألة الإصلاح المؤسسي فإن الاهتمام يجب أن ينصب الآن على مساره المستقبلي مع أخذ المسائل الدولية ذات الأهمية القصوى في الاعتبار.

٤٣ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يعلق أهمية كبرى على بناء القدرات في البلدان النامية على أساس ملكيتها لعملية التنمية كما ذكر في خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني بشأن التنمية في أفريقيا المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وستواصل اليابان دعم برامج اليونيتار التدريبية التي تركز على تنمية الموارد البشرية.

٤٤ - وقال إن الأمل معقود على أن تساعد الدراسة الاستقصائية لمعاهد وبرامج الأمم المتحدة التدريبية من خلال الاستبيان الموجه إلى الدول الأعضاء، في تحسين التنسيق وفي القضاء على الازدواجية داخل المنظومة، ومن ثم زيادة كفاءة هذه المعاهد والبرامج.

٤٥ - واختتم حديثه بقوله إن اليونيتار الذي نفذ عملية إعادة الهيكلة يستحق دعم الدول الأعضاء بغرض تحسين وضعه المالي وبصفة خاصة وضع صندوقه العام. وينبغي أن تدعى الدول المانحة التي أوقفت تقديم تبرعاتها إلى استئنافها. وأعلن أن اليابان عاكفة على إجراء الاتصالات في المنطقة الآسيوية بغرض الترويج

لاستراتيجية حشد الأموال التي اعتمدها المجلس في اجتماعه المعقود في آذار/ مارس ١٩٩٧. وعلى اليونيتار بذل كل جهد ممكن لضمان الاستفادة القصوى من التبرعات التي يتلقاها ولتحسين فعالية أنشطته بغية تيسير مهمة استعادة ثقة مانحيه السابقين واستقطاب المزيد من الدعم.

٤٦ - السيد أرديل (إسرائيل): أثنى على عمل اليونيتار وعلى مساهمته في عملية السلام والتقارب بين الشعوب عن طريق البحث والتدريب. وقال إن تعاوننا إقليمياً قد بدأ بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية بهدف بناء الثقة وتجاوز الخلافات الثقافية. وخلال العامين الماضيين قام مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية بتنفيذ برامج تدريب مشتركة مع منظمات فلسطينية حكومية وغير حكومية في مجالات التعليم والثقافة والزراعة. وقد شهد العام الماضي تنظيم ٢٥ دورة قام بالتدريس فيها أساتذة إسرائيليون وفلسطينيون معا وشارك فيها حوال ٧٠٠ من المعلمين والأطباء والمهندسين وزعماء المجتمعات المحلية.

٤٧ - وأعلن أن وفده يقترح أن يتولى تنفيذ مثل هذه البرامج اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة التي يوجد لها مركز في العاصمة الأردنية عمان، وذكر أن إسرائيل مستعدة للتبرع لهذا الغرض.

٤٨ - السيدة هوكنز (استراليا): أشادت بالنجاح الكبير في عملية إعادة هيكلة اليونيتار وقالت إن السفير وينسلي وهو نائب رئيس مجلس الأمناء، يأمل في أن يواصل العمل في المعهد بغرض ضمان استمرارية هيئته الإدارية والمساعدة في تعزيز المركز الذي أصله اليونيتار داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٩ - السيد ديلاني (بابوا غينيا الجديدة): نوه باستمرار أهمية البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال ورحب بالتقدم الذي أحرزه اليونيتار، مهتدياً بنصائح مجلس أمنائه، وبصفة خاصة الجهود التي بذلت لتكثيف التعاون بين الوكالات وتقوية الروابط مع معاهد التدريب والبحث الوطنية والإقليمية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى تصميم وتنفيذ البرامج بصورة مشتركة. وقال إن ما يستحق الثناء أيضاً برامج تدريب الدبلوماسيين على تحليل مفاوضات الصكوك البيئية متعددة الأطراف. وسيكون تنفيذ اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاضطلاع ببرنامج تدريب يموله مرفق البيئة العالمية خطوة إيجابية.

٥٠ - واستطرد قالا إن التعاون مع المؤسسات ذات الصلة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يجب أن يعزز حسبما ورد في تقرير الأمين العام. ويأمل وفد بلده في أن تكمل برامج اليونيتار التدريبية والبحثية الأنشطة الشبيهة التي يضطلع بها على المستويات الوطنية، ولا تشكل ازدواجية لها.

٥١ - وأضاف أن النهج الذي وضعه اليونيتار عملي وشامل ومتعدد التخصصات وأن حلقاته الدراسية مكيفة لتلائم مع حاجات المستفيدين وكذلك فإن المفاهيم الجديدة المطبقة في التدريب والبحث مناسبة. ومن دواعي الأسف أن تظل مثل هذه المؤسسة التي تستحق التقدير التي تشكل مصدراً للثقيف على النطاق العالمي في حالة اعتماد دائم على المساهمات الطوعية والتبرعات والمنح الخاصة الغرض. واختتم بيانه بالقول إنه إذا أخذ

في الاعتبار إقرار الجمعية العامة بعظم الفوائد التي جنتها الدول الأعضاء من برامج اليونيتار فإن مسألة توفير التمويل لضمان استمراره يجب أن تحل على وجه السرعة دون شك.

٥٢ - السيد مورات (هايتي): عبّر عن تأييد وفد بلاده للبيان الذي قدمه ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن دور اليونيتار في منظومة الأمم المتحدة قد تم تحديده بوضوح. ذلك أن المعهد دأب منذ تأسيسه بقرار من الجمعية العامة عام ١٩٦٣ على تقديم المشورة لأجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية للدول الأعضاء وللمنظمات غير الحكومية عن طريق برامج التدريب في مختلف التخصصات (الدبلوماسية التعددية، وإدارة الشؤون الدولية، وحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية، والقانون البيئي، وسياسة وقانون الهجرة، وبناء القدرات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية). ومثل هذه البرامج توضح للمجتمع الدولي أهمية الشراكة مع اليونيتار في إدارة الشؤون الدولية وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٣ - وأشاد بالمبادرات القيمة التي اتخذها مكتب نيويورك استجابة لاحتياجات الوفود التي تزداد كل يوم مع سرعة تطور الدبلوماسية التعددية والاقتصاد الدولي. وقال إنه برغم ترحيبه بتقديم اليونيتار في ما يختص بالتشاور والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى خاصة جامعة الأمم المتحدة يرى أن المعهد بصفة عامة ومكتب نيويورك بصفة خاصة يحتاجان إلى المزيد من التناغم مع واقع التعددية في الأمم المتحدة ومع تباين الأوضاع الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء وأن يأخذ في الاعتبار الملاحظات والاهتمامات التي أبدتها وفود مختلف الدول الأعضاء.

٥٤ - واختتم بيانه بقوله إن حجم المشاكل التي واجهت المجتمع الدولي مؤخرا تتطلب زيادة تنسيق سياسات التنمية التي تلقت دفعة كبيرة بفضل تعاون اليونيتار مع الوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة. وأكد من جديد دعم وفد بلاده للمعهد وناشد الآخرين اعتماد الإجراءات اللازمة لمعالجة نقص التمويل الذي يعوق قدرة المعهد على الاستجابة لاحتياجات دول القارات الخمس. وقال في هذا الصدد إنه لا بد من إعادة التوازن بين الفوائد المتزايدة التي تحصل عليها البلدان الصناعية من برامج اليونيتار وهبوط تبرعاتها المالية.

٥٥ - استأنف السيد أسعدي (جمهورية إيران الإسلامية) رئاسة الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٠

- - - - -